

أكَدَ أَنْ مَوْقِعَ مُؤسَسَةِ الْجَيْشِ فِي قَلْبِ التَّارِيخِ الْوَطَنِيِّ لِسُورِيَّةِ وَأَقْوَيَاءِ بِأَصْدَقَائِنَا وَحَلْفَائِنَا
الرَّئِيسُ الْأَكْبَرُ: الشُّعُوبُ الَّتِي تَصْمِدُ فِي الْعَالَمِ
المُضطَرُبُ تَدْ لَهَا وَطَنًا.. وَلَا وَطَنٌ مِّنْ دُونِ صَمْدٍ

هذا الجيش هو جيشه، لذلك كانت الحرب في البداية لضرب مصداقية وصورة هذه المؤسسة، وطبعاً فشلوا بهذا الأمر، للأداء الوعي للضباط وال العسكريين ولوعي الشعب السوري». ولفت الرئيس الأسد إلى أنهم يريدون جيشاً محترفاً وغير مسيس لكي تتحول العسكرية من رسالة وطنية، إلى مجرد مهنة كأي مهنة أخرى، وبالتالي يصبح الجيش ليس جيش الشعب لأن جيش الشعب يجب أن ينتهي لانتقاء الشعب ويتبنى عقيدة الشعب ويدافع عن مصالحه. الرئيس الأسد أكد أننا أقوىباء بأصدقائنا وخلفائنا المدركون أهمية دور سوريا في محاربة الإرهاب الدولي الذي يستهدف الجميع دونما استثناء، لافتة إلى أننا صامدون في مواجهة الحصار والإرهاب الاقتصادي بالاعتماد على القدرات الذاتية والإرادة الوطنية وتطوير القوانيين التي تسمم في دفع عجلة التنمية للأمام ومحاربة الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

وأضاف الرئيس الأسد: «قلت في عدة خطابات إننا في محيط هائج وممضطرب ولابد لمواجهة الأنواء والعواصف والأمواج العاتية، ولابد أن نملك المعرفة بأصول الملاحة»، معتبراً أن «لامكان في هذا العالم المضطرب إلا لشيء واحد هو الصمود، الدول التي تصمد والتي تسلك طريق الصمود هي التي تجد مكاناً لها في هذا العالم سواء كانت دولًا صغيرة تبحث عن مكان إقليمي ضمن مصالحها الإقليمية أو كبيرة تبحث عن موقع على الساحة الدولية، والشعوب التي تصمد تجد لها وطنًا، ولا وطن من دون صمود». وشدد الرئيس الأسد على أن الحرب السياسية على الجيش أخطر من الحرب العسكرية ففي الحرب العسكرية تعرف من هو العدو، وتبحث عن طرقاً وتوجه طرقاً للقتال، أما الحرب السياسية فكانت تصيب الجيش في الصميم، لأن هذا الجيش الذي ينجح لابد أن يكون اسمه جيش الشعب، ولا يمكن أن ينجح في هذه المعركة لو لم يؤمن الشعب بأن

- يريدون جيشاً محترفاً وغير مسيس لكي تتحول العسكرية من رسالة وطنية إلى مجرد مهنة
- مواجهة الحصار والإرهاب الاقتصادي بالاعتماد على القدرات الذاتية والارادة الوطنية



وبين الرئيس الأسد أن الجانب الآخر من المعرفة يكتمل بالمعرفة السياسية، فعندما تكون هذه المؤسسة العسكرية هي أداة سياسية قبل أن تكون أداة عسكرية، فلا يمكن للضباط ولا يمكن للمقاتلين أن يصلوا إلى هدفهم لا يعرفون الهدف، فالهدف الأكبر هو الهدف السياسي والوطني

ال العسكري يبدأ بمعرفة موقع المؤسسة العسكرية، موقع مؤسسة الجيش العربي السوري في قلب التاريخ الوطني السوري، وعلينا منذ اوايده بالاستقلال، حتى هذه اللحظة

الجيش يستهدف معقلاً لـ«النصرة» شمال إدلب ويعزز جبهاته شمال حلب

استفزازي أو مقامرة من نظام أردوغان لإعادة ترتيب خريطة السيطرة، المستقرة منذ أواخر ٢٠١٦، في المنطقة الحيوية، من جديد. وتمكنت قوات الجو الروسي، حسب قول مصادر أهلية لـ«الوطن»، من تقويض أركان مقر عسكريتابع لما يسمى غرفه عمليات «الفتح المبين»، التي تقودها هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ«النصرة»، في بلدة مشون جنوب شرق جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، ما أدى إلى مقتل وجرح عدد من الإرهابيين. كما أغارت المقاتلات الروسية أمس على مقرات مليشيات «الفرقة ٢٣»، المملوكة من النظام التركي قرب بلدة قاح المتاخمة لمعبر بلدة صلوة الحدودي شمال إدلب، وحققت إصابات مباشرة في صفوف إرهابيي الميليشيات.

يأتي ذلك، في وقت استمر نظام أردوغان باستقدام التعزيزات العسكرية إلى جبل الزاوية في «خفض التصعيد» وأكملت مصادر محلية في جبل الزاوية لـ«الوطن»، أن جيش الاحتلال التركي عزز نقاط مراقبته العسكرية في المنطقة بأكثر من ٢٠٠ آلية عسكرية وتقلية ضمها رتلان، دخل الأول عبر معبر كفرولسين شمال إدلب ليل أول من أمس تبعه الثاني صباح أمس من خلال معبر بلدة خان الجوز غير الشرعي التابع لجسر الشغور، وذلك بعد وصول رتل عسكري يضم ٣٠ آلية بعد قمة سوتني بأيام.

A missile launching from a mobile launcher, with smoke and fire visible at the base.

حلب - خالد بن نکله

راحت المشاهد والمؤشرات الميدانية في أكثر من منطقة واتجاه أمس، إذ عزز الجيش العربي السوري جيشه بريف حلب الشمالي الشرقي واستهدف لأول مرة مقلعاً لـ«جبهة النصرة» زرهاية في بلدة عند الحدود التركية شمال إدلب التي واصل فيها جيش الاحتلال التركي شوذه في ريفها الجنوبي، في وقت دك الطيران الروسي تجفوا مليشياته في جبل زاوية.

في ريف إدلب الشمالي وفي عمق المحافظة بـالحدود التركية، وجهت مدفعية الجيش السوري من ريف حلب الغربي ضربة مؤلمة رهابي «النصرة» داخل أحد مقراتهم في خطيب بلدة ترمانين، عند الحدود الإدارية مع حلب وعلى طريق معبر باب الهوى، الذي سيطر عليه الفرع السوري لتنظيم القاعدة، أدى إلى مقتل وجرح أكثر من 11 إرهابياً، فرق قول مصدر ميداني في ريف حلب الغربي «الوطن».

وأشار المصدر إلى أن استهداف أمس «النصرة»، هو الثالث من نوعه في غضون 11 يوماً، في رسالة واضحة وصريحة إلى داعميهم قليميين والدوليين، وخصوصاً النظام التركي، في ريف حلب الشمالي الشقق، أفادت مصادر

أوسي لـ«الوطن»: مسودة وثيقة وطنية لحل الخلافات بين الحكومة والأطراف الكردية

سيلفا رزوق

أي عداون تركي، يسعى إليه النظام التركي بهدف تصدير مشاكله الداخلية». وبين أوسى، أن أحد بنود مسودة هذه الوثيقة بداء حوار جدي وفوري ووطني سوري بين الأطراف الكردية والحكومة السورية في دمشق، حيث ستكون المبادرة الوطنية جزءاً من هذا الحوار.

وأكمل أن الوثيقة التي تحمل طابعاً وطنياً مازالت مسودة قابلة للتفاوض والتعدل، حيث تقدمت بها المبادرة الوطنية للأكراد السوريين إلى «الإدارة الذاتية» بشكل رسمي وإلى بعض القوى الكردية السورية الأخرى، كما جرى تقديمها للجهات الرسمية المختصة في دمشق والآن هذه الأطراف تدرس هذه المسودة.

وعبر أوسى عن اعتقاده، بأن هذه الوثيقة تصلح أرضية لبدء حوار جدي عاجل بين الأطراف الكردية معارضة وموالاة لوضعها على طاولة الحكومة في دمشق والوصول إلى حلول وسط، معتبراً أن عملية الوصول إلى حلول وسط بعض المشاكل الخلافية ليست صعبة، مشدداً على أن المبادرة متى ما حصلت على ضوء ولو حتى «برتقالي» من الجانبين سنعلن عن الوثيقة بشكل رسمي في مدينة القامشلي أمام الإعلام.

أي عداون تركي، يسعى إليه النظام التركي بهدف تصدير مشاكله الداخلية». وبين أوسى، أن مسودة الوثيقة تتضمن عدة بنود، حيث تعتبر القضية الكردية قضية وطنية سورية بامتياز وحلها في دمشق وليس في أي عاصمة أخرى، وهذا الحل الوطني يأتي على أساس الإقرار بالحقوق المشروعة للكرد السوريين، وبضمانات دستورية في إطار وحدة وسيادة الجغرافية الوطنية السورية.

كما تشير مسودة الوثيقة، حسب أوسى، إلى اعتقاد النظام الاميركي في حكم البلاد وهو ما أشار إليه الرئيس بشار الأسد في اجتماعه الأخير أمام الحكومة السورية الجديدة، كما تتضمن ضرورة تطبيق قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧، وعند ذلك يمكن مقاربة قانون الإدارة المحلية بقانون «الإدارة الذاتية» المعقول به من قبل «مجلس سوريا الديمقراطية» - مسد»، وإضافة إلى ذلك تتضمن تنمية مناطق شرق الفرات والجذيرة السورية في إطار الإنماء المتوازن وعودة مؤسسات الدولة السورية السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية إلى كل المناطق التي هي خارج سيطرة المجتمع الجزاوي إلى مسودة وثيقة وطنية لحل الخلافات الموجودة بين الأطراف الكردية والحكومة السورية والتنسيق المشترك لصد

خطتنا أن يكون هناك إعلام دولة وليس حكومياً

هذا الإعلام: الصادقون والآكثرون في مهاراتهم

الإعلام التي ناقشها مجلس الوزراء
تتضمن، تعزيز مفهوم إعلام الدولة
وليس الإعلام الحكومي، وأن
يركز الإعلام على تنقية المجتمع
السوري الذي عانى من الحرب بكل
أشكالها على مدى عشر سنوات من
كل السلوكيات الغربية والماهيم
الدخيلة وذلك «يتطلب عملاً احترافياً
لبناء ثقة بين الإعلام وأمواطن».
ورأى الحلاق أن مهمة الصحفى
ليست إيجاد الحل وإنما رصد
المشكلة من جوانبها كافة ونقل
الحل من المجتمع وتجارب أفراده
إلى جهات قد تكون «غير قادرة على
إيجاد حل أو تنفي وجوده».

عمله»، موضحاً بأن القانون
سينظم عمل الإذاعات والصحافة
الورقية والصحافة الإلكترونية
ولكنه يستثنى «السوشيل ميديا»
لصعوبة حصرها أو السيطرة
عليها.

وأشار الحلاق إلى أن قانون الإعلام
الجديد تلزم موضوع «الصحافة
الإلكترونية»، معتبراً أنها «صحافة
فرضها ظرف مؤقت»، مؤكداً أن
المرحلة الراهنة في سوريا تتطلب
عملاً إعلامياً مختلفاً عمما سبق
يتناسب مع حالة إعادة الإعمار
والبناء والاستقرار.

وأشار الحلاق إلى أن خطة وزارة
الإعلام بحسب ما ذكره في مشروع
قانون يحظر إنشاء وسائل إعلام
غير مرخصة، وأنه يهدف إلى إنشاء
شبكة إعلامية موحدة تخدم كل المحافظات
وتحل محل الصحف الورقية.

٤٠ ألف ملyar ليره خسائر الاقتصاد بسبب قطع الكهرباء العام الماضي
ألفا دولار وسطياً التكلفة التأسيسية لتزويد كل منزل جديد بالكهرباء

نمية الاقتصادية
تناوله وتشابكه مع
آخر من قطاعات
المصدر في وزارة
الحمل الكهربائي
لتزويد المنزل الجديد
سل إلى حدود ألفي
التكلفة التأسيسية

عبد الهادي شباط

وبيّنت المذكرة أن الأضرار المباشرة التي لحقت بقطاع الكهرباء منذ بداية سنوات الحرب على سورية حتى نهاية العام الماضي بمختلف أجزاء المنظومة الكهربائية نحو ٤٠٠ مليار ليرة.

وبيّنت المذكرة أن المنظومة الكهربائية استهدفت بمختلف مكوناتها بشكل متعمد ومتكرر منذ بداية الحرب على سورية، مشيرة إلى أن قطاع الكهرباء قدرت مذكرة صادرة عن وزارة الكهرباء الخسائر غير المباشرة على الاقتصاد الوطني «فوات المنفعة» الناجمة عن قطع الكهرباء بسبب العمليات التخريبية نهاية العام الماضي بنحو ٤٠١ مليار ليرة، بسبب عدم تزويد القطاعات الصناعية والخدمة بالكهرباء.